محافظ المركزي رأى أن الربط بين العملة الوطنية والدولار "أمر خاطئ"

مصادر: مصر تستعد لإطلاق مؤشر للجنيه يضم سلة عملات والذهب

"العربية نت": أكدت مصادر خاصة لقناة "العربية" أن البنك المركزي المصري يستعد حاليا لإطلاق مؤشر خاص بالجنيه المصري يضم سلة من العملات الدولية والذهب.

وذكرت المصادر أنه سيتم إنشاء المؤشر ليضم سلة من العملات بوزن نسبي متباين بهدف إيجاد سعر صرف واقعي بدلا من الاعتماد على عملة رئيسية مثل الدولار الأميركي.

وكان محافظ البنك المركزي، حسن عبدالله، قد أعلن في أكتوبر الماضي عن استهداف المركزي إطلاق مؤشر خاص بالجنيه. يضم سلة من العملات الدولية والذهب.

وأشار محافظ المركزي إلى أن الربط بين الجنيه والدولار هو أمر خاطئ خاصة أن الولايات المتحدة الأميركية ليست الشريك التجاري الأساسي لمصر، مؤكدا أنه يجب تغيير الثقافة بأن الجنيه مرتبط بالدولار والتركيز فقط على تراجع الجنيه مقابل الدولار.

وفي مقابلة مع "العربية"، قال الخبير المصرفي محمد عبد العال، إن المؤشر الجديد سيغير ثقافة المتعاملين في الداخل والخارج بالنسبة لربط الجنيه المصري بعملة واحدة ذات ثقل هي "الدولار"، والانتقال إلى سلة من العملات التي تحدد الاتجاه سواء صعودا أو هبوطا.

أضاف عبد العال أنه يجب الاعتماد على ركائز أساسية لعمل المؤشر تتضمن اختيار العملات التي سيتعين إدخالها في المؤشر حتى يتم تقييم اتجاه الجنيه المصري، موضحا أن هذه العملات قد تكون الأكثر انتشارا في الاحتياطي النقدي العالمي.

وذكر أنه يمكن اختيار العملات التي تمثل أكبر حصة في الاحتياطي النقدي المصري مثل الدولار واليورو والإسترليني بجانب الذهب.

محافظ البنك المركزي المصري أكد أن الربط بين الجنيه والدولار أمر خاطئ

المقرر إجراؤها في 23 يناير عام 2025

أزمات الاقتصاد تضغط على حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة

العجز التجاري البريطاني المتزايد وركود النمو بجانب غلاء السلع والخدمات أكبر التحديات أمام رئيس الوزراء

تضغط أزمات الاقتصاد على حزب المحافظين البريطاني الحاكم في الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها يوم 23 يناير عام 2025.

ويبدو أن العجز التجاري البريطاني المتزايد، وركود النمو الاقتصادي، إلى جانب غلاء السلع والخدمات ستكون من بين أكبر التحديات أمام رئيس الوزراء ريشي سوناك في هذه الانتخابات.

على صعيد النمو الاقتصادي، بالكاد نما الاقتصاد البريطاني خلال الـ18 شهراً الماضية، إذ إن مستوى نشاط الاقتصاد الحالي إلى حد كبير هو نفسه الذي كان عليه عندما غزت روسيا أوكرانيا في فبراير 2022، حسب تقرير بصحيفة "ذا غارديان" اللندنية.

ولم تشهد بريطانيا منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، أي شيء مثل هذا الركود الاقتصادي.

وكان من المفترض أن تكون بريطانيا في منتصف الطريق لنهاية فترة ركود طويلة. إلا أن البيانات الرسمية تفيد بأن الاقتصاد البريطاني نما بنسبة 0.2% في الربع الثاني من عام 2023، وبالتالي لم تكن كافية لرئيس الوزراء سوناك ليعلن نجاح خطته الاقتصادية.

وربما توفر أرقام التضخم المقرر صدورها يوم الأربعاء "أمس" فرصة لسوناك ووزير الخزانة جيرمي هانت للقول إنهما أحدثا تحولاً إيجابياً في مسار الاقتصاد.

ومن المتوقع أن يظهر مؤشر أسعار المستهلك، وهو المقياس المفضل لتكلفة المعيشة، زيادة سنوية بنسبة 6.8%، بانخفاض من 7.9% في العام في يونيو.

تباطؤ حاد لنمو أسعار المنازل البريطانية في ديسمبر

وأفاد اتحاد التجزئة البريطاني الأسبوع الماضي أن أعضاءه قدموا خصومات كبيرة لتغيير مسار الأسعار. وبالتالي ربما يكون لدى رئيس الوزراء فرصة جيدة لتحقيق هدف واحد من الأهداف الاقتصادية الثلاثة التي حددها في بداية العام واعلنها في خطابه أمام البرلمان وهي، خفض معدل التضخم البريطاني إلى النصف هذا العام لتخفيف تكاليف المعيشة ومنح المواطن الأمن المالي، وتنمية الاقتصاد لخلق فرص عمل ذات أجور أعلى، وخفض الديون السيادية الضخمة.

ولكن هذه الإنجازات ليست كبيرة بالدرجة التي تمكن حزب المحافظين من زيادة شعبيته واقناع الناخبين أن لديه خطة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية في المملكة المتحدة.

وحسب تقرير "ذا غارديان"، في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى يونيو، بلغ العجز التجاري في ميزان السلع في المملكة المتحدة أكثر من 51 مليار جنيه استرليني، في حين بلغ العجز في السلع والخدمات مجتمعة 19 مليار جنيه استرليني. وتعد أرقام التجارة مقياسا حاسما لتحديد الصحة الاقتصادية للبلاد.

وحسب أرقام مكتب الإحصاءات البريطانية التي تغطي الفترة منذ عام 1997، سارت الأمور بشكل مطرد إلى الأسوأ.

وبحلول عام 2007، تم تعويض عجز قدره 32 مليار جنيه إسترليني من عجز 95 مليار جنيه إسترليني في البضائع، قابله جزئيًا فائض في الخدمات بقيمة 63 مليار جنيه إسترليني.

وفي عام 2016، عام التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بلغ العجز 38 مليار جنيه إسترليني، مع وجود فائض في الخدمات بقيمة 101 مليار جنيه إسترليني، وعجز في السلع بقيمة 139 مليار جنيه إسترليني. ومن بين عجز السلع، كانت 96 مليار جنيه إسترليني مع الاتحاد الأوروبي، بينما كان الباقي 43 مليار جنيه إسترليني مع بقية العالم.

وتعكس أرقام مكتب الإحصاءات البريطانية، حقيقة أن المملكة المتحدة هي في الغالب اقتصاد مبني على قطاع خدمات، إذ تشكل الخدمات نحو 80% من الناتج القومي.

كما أنها تظهر مدى تنافسية هذا القطاع دولياً. وبلغت صادرات الخدمات 400 مليار جنيه إسترليني العام الماضي، وهو ضعف الرقم لعام 2010.

تقرير "ذا غارديان" يقول إن النجاح في بيع الخدمات وحده لا يمكن أن يعوض الفجوة الآخذة في الاتساع بين البضائع التي تصدرها بريطانيا والسلع التي تستوردها. ويرجع هذا جزئيًا إلى حقيقة أن المملكة المتحدة هي الآن مستورد صافٍ للطاقة.

الأزمات الاقتصادية تتزايد في بريطانيا وتشكل ضغطا على حزب المحافظين الحاكم

تونس: إقالة المدير العام لديوان الحبوب في ظل أزمة خبز منذ أشهر

الرئيس التونسي خلال إحدى جولاته لتفقد المخابز

أقال الرئيس التونسي قيس سعيّد، المدير العام لديوان الحبوب الحكومي، في ظل أزمة تزود بالخبز والدقيق تعرفها البلاد منذ عدة أشهر.

وأصدر سعيّد، وفق بلاغ نشرته الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية، قراراً بإنهاء مهام المدير العام لديوان الحبوب البشير الكثيري، وتعيين سلوى بن حديد بدلاً منه. وطلب سعيّد من وزيرة العدل سلوى جفال إصدار ملاحقات قضائية ضد من اتهمهم بالاحتكار في مجال توزيع الحبوب والمواد الاستهلاكية الأخرى التي شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في أسعارها.

وديوان الحبوب في تونس هو المؤسسة الحكومية المشرفة حصريا على توريد الحبوب بمختلف أصنافها، وتوزيع الحصص على المطاحن من أجل صناعة الخبز والمعجنات، كما يتولى الديوان قبول وتجميع محاصيل الحبوب المحلية.

ويعاني ديوان الحبوب من ارتفاع ديونه لدى البنوك التونسية، حيث بلغت وفق أحدث الأرقام الرسمية ما يزيد عن 4.8 مليارات دينار.

ولمواصلة القيام بمهامّه، اضطّر ديوان الحبوب إلى اللجوء للتداين من البنوك محلية، ومن المؤسّسات المالية العالمية، حيث بلغت ديونه لدى البنك الوطني الفلاحي (بنك حكومي) 4.8 مليارات دينار العام الماضي، وهو ما يمثّل حوالي 27% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك للحرفاء.

وتسببت الوضعية المالية الصعبة لديوان الحبوب في تأخر سداد فواتير شحنات الحبوب، التي أصبحت تتأخر نتيجة إصرار المزودين على الحصول على أموالهم مسبقا، خوفا من انزلاق تونس في دائرة التخلف عن سداد ديونها.

وتعول تونس بشكل أساسي على القمح المورّد لتوفير الغذاء لمواطنيها، الذين يصل استهلاكهم السنوي من الحبوب إلى ما بين 2.5 مليون إلى 3 ملايين طن من الحبوب، وهو ما يعادل 136 كلغ من الدقيق والحبوب في العام الواحد لكلّ مستهلك.

وقال المرصد التونسي للاقتصاد، في مذكرة نشرها مؤخرا، إن تراجع سعر صرف الدينار أثر على التوازنات المالية لديوان الحبوب، وإن ذلك أجج أزمة الخبز، باعتبار أن الديوان يحتكر توريد الحبوب وتوزيعها على عدد من المتدخلين في المنظومة، مبينا أنه كان لارتفاع نفقات توريد الحبوب وقع ثقيل على الأمن الغذائي للتونسيين.

وفسر المرصد تواصل تدهور منظومة التزويد بالخبز بالضغوط المتزايدة المسلطة على العملة الوطنية، تبعا لتقلص سعر صرفها بشكل حاد امام أبرز العملات الأجنبية المرجعية للاستيراد، وذلك الى جانب رفع السلط قسما كبيرا من الدعم عن المواد الأساسية، وهو ما بلغت نسبته 90% خلال الربع الأول من العام الحالي، حسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية في تقريرها حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023.

وقال المرصد إن ذلك "يثير مخاوف حول حق التونسيين في الغذاء، في ظل سياق اقتصادي دقيق يتّسم بارتفاع المديونية، وتراجع احتياطي العملة الأجنبية".

وتواجه تونس نقصاً في إمدادات الحبوب بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا، إلى جانب تراجع الإنتاج الوطني بما يزيد عن 80% هذا العام تحت وطأة الجفاف.

وتسبب هذا النقص في ندرة مواد الدقيق والسميد في الأسواق، وفي اضطراب إنتاج الخبز الذي يستهلك على نطاق واسع، حيث تشهد المخابز طوابير يومية منذ أشهر.

وتأتي إقالة مدير ديوان الحبوب ضمن سلسلة أخرى من الإقالات لمديرين في مؤسسات عمومية.

مسؤول بـ«الفيدرالي الأمريكي»: الوقت لم يحن لإعلان وقف رفع معدلات الفائدة

"العربية نت": قال رئيس فرع الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس إن التضخّم الأميركي قد يكون يسير في الاتجاه الصحيح لكن من السباق لأوانه أن يعلن المصرف المركزي الانتصار في معركة احتوائه.

وشدّد رئيس فرع الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس نيل كاشكاري خلال ندوة في المدينة على أنه "لا يمكنني القول إننا انتهينا من الأمر، لكنّي أرى مؤشرات إيجابية".

ورفع الاحتياطي الفيدرالي معدّلات الفائدة 11 مرّة اعتبارا من العام الماضي في محاولة لكبح تضخّم تخطى بهامش كبير معدّل 2% المستهدف من المصرف المركزي الأميركي، وفق وكالة فرانس برس.

لكن على الرغم من الانخفاض الكبير في نسبة التضخم في الأشهر الأخيرة، لا يزال أعلى من معدّل 2% المستهدف، خصوصا إذا ما تم استثناء المواد الغذائية وأسعار الطاقة المتقلّبة.

وقال كاشكاري إنه مع سير التضخّم في الاتجاه الصحيح بات ممكنا للاحتياطي الفيدرالي أن "يستغرق فترة أطول في جمع مزيد من البيانات" قبل أن يقرر مواصلة رفع معدّلات الفائدة.

ويرجّح متداولو العقود الآجلة حاليا بنسبة تقارب 90% أن يصوّت الاحتياطي الفيدرالي على إبقاء معدّلات الفائدة على حالها في اجتماعه المخصّص لهذا الغرض الشهر المقبل، وفق بيانات "مجموعة سي إم إي".

بحسب دراسة لـ "موديز"

الصين تقترب من تجاوز اليابان كأكبر مصدر للسيارات في العالم

تقترب الصين من تجاوز اليابان كأكبر مصدر للسيارات في العالم بحلول نهاية عام 2023، وفقاً لـ"Moody's Analytics".

وقالت وكالة التصنيف الائتماني في تقرير نشرته مؤخرا: "لقد نجحت الصين في تجاوز الوباء، حيث تجاوزت كوريا الجنوبية في عام 2021، وألمانيا في عام 2022، مما يجعلها ثاني أكبر مصدر للسيارات".

وذكر التقرير أن الصين تقترب الآن من اليابان، مضيفاً أن الفرق بلغ في المتوسط حوالي 70 ألف سيارة شهريًا في ربع يونيو، مقارنة بنحو 171 ألفاً في نفس الفترة من العام الماضي.

كتب الاقتصاديون في وكالة "موديز": "بهذه الوتيرة، تسير الصين على الطريق الصحيح لتجاوز اليابان بحلول نهاية العام".

وأدى الطلب المتزايد على السيارات الكهربائية إلى تجاوز إجمالي صادرات السيارات من الصين مستويات ما قبل الوباء.

الصين تتجه لتجاوز اليابان كأكبر مصدر للسيارات في العالم

وقد تضاعفت إيرادات تصدير المركبات الكهربائية في الصين في النصف الأول من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبالمقارنة، فإن إجمالي صادرات السيارات من اليابان وتايلاند، والتي تشمل المركبات التقليدية والمركبات الكهربائية، لم تعد بعد لمستويات ما قبل الوباء.

وتفتخر الصين بميزة تنافسية في إنتاج خلايا بطاريات أيونات الليثيوم، والتي استشهدت بها وكالة "موديز" كعامل يمنح شركات صناعة السيارات في البلاد ميزة عندما يتعلق الأمر بتكاليف إنتاج السيارات الكهربائية.

ووفقًا لتوقعات "موديز"، تنتج الصين أكثر من نصف إمدادات الليثيوم في العالم، وذلك بفضل انخفاض تكاليف العمالة مقارنة بمنافسيها اليابان وكوريا الجنوبية. كما تتمتع الصين أيضا بأكثر من نصف قدرة تكرير المعدن في العالم.

نتيجة لذلك، أنشأت بعض أكبر شركات السيارات في العالم منشآت إنتاج في الصين، بما في ذلك "تسلا" و"بي إم دبليو". ومع ذلك، أشارت "موديز" إلى أن العلامات التجارية الأجنبية لم تتفوق على العلامات التجارية المحلية مثل "تشيري" و"SAIC".

وقال الاقتصاديون: "في الواقع، السرعة التي تبنت بها الصين التقنيات الجديدة في صناعة السيارات لا مثيل لها".

كما أضافت الوكالة أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تضم بعضًا من أكبر شركات تصدير السيارات في العالم مثل كوريا الجنوبية والصين واليابان، شهدت تعافيًا مختلطًا في صادرات السيارات.

ومع ذلك، شكلت المركبات الكهربائية ما يقرب من 30% من جميع سيارات الركاب المباعة في جميع أنحاء العالم العام الماضي، مقارنة بأقل من 5% في فترة ما قبل الجائحة.

وفقًا لتصريحات وكالة الطاقة الدولية في أبريل، قفزت مبيعات السيارات الكهربائية إلى أكثر من 10 ملايين في عام 2022، حيث تتصدر الصين الشحن وتمثل حوالي 60% من السوق.